

الغانم وجه الدعوة إلى النواب للحضور

غسل الأموال وتزوير الجنسية وصفقات التسليح على جدول أعمال جلسة الغد

رياض عواد

وجه رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم دعوة للنواب لحضور جلسة غد الثلاثاء العادية. وسيكون يوم الأربعاء استكمالاً للجلسة.

وتضمن كشف الأوراق والرسائل الذي سيرعرض في جلسة الثلاثاء 15 رسالة واردة، وهي كالتالي:

(1) رسالة من سمو أمير البلاد يهني فيها رئيس مجلس الأمة بمناسبة حصوله على ثقة أعضاء مجلس الأمة بانتخابه رئيساً للمجلس.

(٢) رسالة من سمو ولي العهد يهني فيها رئيس مجلس الأمة بمناسبة حصوله على ثقة أعضاء مجلس الأمة بانتخابه رئيساً للمجلس

(٣) رسالة من عضو مجلس الأمة شعيب شهاب الوزير يطلب فيها من المجلس اتخاذ ما يراه مناسباً من الإجراءات الكفيلة بمحاسبة كل من تسبب فيما جرى من أحداث في جلسة يوم الثلاثاء الموافق 15 ديسمبر 2020 وضمان عدم تكرارها .

(4) رسالة من رئيس لجنة شؤون الزراعة والأمن الغذائي يطلب فيها تكليف اللجنة باعداد تقرير شامل عن الأمن الغذائي

في الكويت، على أن تقدم اللجنة تقريرها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الموافقة على هذا الطلب

(5) رسالة من مجموعة من أعضاء مجلس الأمة يطلبون فيها طرح موضوع مدى استعداد الحكومة ووزارة الصحة على وجه الخصوص الحملة التطعيم ضد فيروس كورونا وكل التفاصيل.

(6) رسالة من مجموعة من أعضاء مجلس الأمة يطلبون فيها تكليف لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل ببحث عدم تطبيق القانون النقطي على الكويتيين العاملين بالقطاع النقطي والخاص على أن تراعي اللجنة في بحثها النقاط الواردة في نص الرسالة

(7) رسالة واردة من رئيس لجنة البيئة يطلب فيها تكليف اللجنة ببحث ودراسة ومناقشة المواضيع المحددة بنص الرسالة والمتعلقة بالشؤون البيئية في البلاد.

(8) رسالة من رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد يطلب فيها تكليف اللجنة ببحث ودراسة سبل تطوير الشأن الإعلامي والثقافي وإزالة العراقيل العملية والقانونية في هذا الشأن

(9) رسالة من رئيس لجنة شؤون



مرزوق الغانم

والباحث العلمي
(10) رسالة من رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد يطلب فيها

التعليم والثقافة والإرشاد يطلب فيها تكليف اللجنة ببحث العوائق الموجودة أمام الجهات المختصة في التطور

– الإيداعات – التحويلات – التأمينات – يوروفاتير – الرافال – النصب العقاري مع إحالة جميع المستندات المتعلقة بها والواردة لمجلس الأمة في فترات سابقة إلى اللجنة كي تتمكن من تقديم تقرير متكامل بشأنها.

(15) رسالة من عضو مجلس الأمة د. حسن جوهري يطلب فيها عرض موضوع تمكين ديوان المحاسبة من أداء مهامه الرقابية وفقاً للدور المرسوم له قانوناً في سائر الجهات الخاضعة لرقابته دون تعطيل منها أو إرجاء على المجلس.

كما يتضمن جدول أعمال الجلسة تشكيل لجنة تحقيق نيابية في ملفي غسل الأموال وتزوير الجنسية.

وضمن تقارير اللجان البرلمانية المدرج على جدول الأعمال مشروع بقانون قدم في المجلس الماضي (قانون الاستيراد) وتمت الموافقة عليه في اللجنة المالية ولم يصوت عليه، والقانون جاهز للتصويت.

من جهة أخرى بحث رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس المجلس الوطني للسلطة التشريعية في جمهورية كوبا خوان إستيبان لازو هيرنانديز ، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده.

العرو: ماهي المشروعات الكبرى المتأخرة في التنفيذ وأسباب التأخير؟

والتوقف في بداية أزمة كورونا، في إصلاح ذلك الضرر الان ذلك لم يحدث.
(نص السؤال)

يرجى افادتي وتزويدي بالرد على ما يلي:
1 - لماذا لم يتم معالجة هذه المشكلة وإصلاح وترميم الطرق ورفع الضرر عن أهالي منطقة خيطان طوال فترة الخطر ومنذ بداية جائحة كورونا.

2 - ماهي خطة الوزارة تجاه هذا الأمر وما هي الإجراءات التي اتخذت من قبلكم في ذلك الشأن.

3 - المدة الزمنية اللازمة لإتمام وإصلاح الطرق داخل منطقة خيطانمع تزويدنا بجدول زمني لسير الأعمال وفق خطة الوزارة في ذلك الشأن.

4 - ماهي أسماء الشركات التي أخلت بتعاقداتها في إتمام الأعمال وماهي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة في ذلك.
5- ماهي قيمة الاعتمادات المالية التي انقضت في ترميم وإصلاح الطرق خلال العامين الأخيرين وتزويدنا بكشف بأسماء الشركات التي تعاقدت معها الوزارة على ذلك.



مبارك العرو

وقال العرو تعاني طرق الكويت بصفة عامة ومنطقة خيطان بصفة خاصة من حفريات كبيرة وتقسير طبقة الأسفلت السطحية مما يصعب المرور بها ويسبب أضرار جسيمة للمركبات وبالرغم من توجيه الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد الصباح طيب الله فراره، لوزيرة الأشغال باستغلال فترة الخطر

أعلن النائب مبارك زيد العرو عن بتوجيه السؤال التالي الى سمر رئيس مجلس الوزراء بصفتها رئيس المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ، ونص السؤال على: يرجى افادتي وتزويدي بالآتي:

1 - ماهي المشروعات الكبرى المتأخرة في التنفيذ وأسباب التأخير وما هي الاقتراحات التي تم اعدادها بشأنها في ضوء متابعة المجلس لتنفيذ تلك المشروعات.

2 - ما قام به المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية من اجتماعات منذ بداية جائحة كورونا لتغيير الخطط ومساندة الجهات المختصة في توفير خطط بديلة جراء تأخر أو تعطل الخطة الرئيسية للدولة بسبب الجائحة.

3 - ماهي خطة المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في رسم السياسات العامة واقتراح التشريعات والنظم والمشروعات التنموية الكبرى خلال الخمسة أعوام القادمة.

كما أعلن النائب مبارك زيد العرو عن توجيهه سؤالاً إلى وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية

الخليفة: ما أسباب وقف توظيف خريجي الجيولوجيا في «البترول»؟

كما وجه الخليفة سؤالاً إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات (نص السؤال)

«هل تم التنسيق مع بلدية الكويت قبل منح المواطنين شهادة لمن يهيم الأمر علماً بأن صلاحيتها لا تتجاوز ثلاثة أشهر لمدينتي المطلاع وغرب عبد الله المبارك .

«من هم أعضاء المجلس الأعلى للمؤسسة العامة للرعاية السكنية وما هي مهامهم الوظيفية وما دورهم بالتنسيق لمدينتي المطلاع وغرب عبد الله المبارك .

«كم عدد العقود المتأخرة بمدينة المطلاع عن الجدول الزمني وهل تم تطبيق الغرامات على المغاولين في حالة الإجابة بنعم تزويدي بشكل تفصيلي قيمة الغرامة باليوم وعدد أيام التأخير والقيمة الاجمالية للتأخير لكل العقود
«ما الجدول الزمني المعمول به لتسليم الوحدات السكنية لجميع الضواحي بالمطلاع .



مرزوق الخليفة

مايو / 2018

لذا أرجو إفادتي بالآتي: ما أسباب وقف توظيف خريجي الجيولوجيا في مؤسسة البترول الوطنية. هل هناك توجه لدى مؤسسة البترول الوطنية بالإعلان عن وظيفة تخصصات فنية «علوم جيولوجيا، وبيان التاريخ المحدد للإعلان.

أعلن النائب مرزوق الخليفة عن توجيه سؤالاً إلى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء (نص السؤال)

تنص المادة 41 من الدستور، لكل كويتي الحق في العمل وفي اختيار نوعه

والعمل وأجيب على كل مواطن تقتضيهما لكرامة ويستوجبه الخير العام وتقوم الدولة على توفيره للمواطنين وعلى عدالة شروطه»

كثير من خريجي وخريجات جامعة الكويت كلية العلوم قسم الجيولوجيا

يرون في أنفسهم العطاء والعمل في القطاع النقطي ولاهمية دور الجيولوجي المههم والفعال والأساسي في القطاع النقطي.

علماً بأن آخر إعلان توظيف لتخصص الجيولوجيا لدى مؤسسة البترول الوطنية كان بتاريخ 7/ مايو / 2017

وإعلان توظيف عقود مغاولين لدى المؤسسة كان بتاريخ 1 /

الغازي: أين دور الصحة والداخلية تجاه صاحب حفل رأس السنة؟



حمدان الغازي

قال النائب حمدان الغازي قيام وزارة الإعلام بإحالة راعي الحفل الغنائي الذي كان ليلة رأس السنة إلى النيابة العامة لا يعني ووزير الصحة والداخلية من مسؤولياتهما التي يبدو انها تمارس فقط على المواطنين البسطاء ممن يقيمون عرساً او حفلاً منزلياً .. وسنوجه سؤالاً برلمانياً لمعرفة اجراءات وزارتي الصحة والداخلية تجاه هذا الحفل

الشاهين يسأل وزير العدل عن إجراءات النيابة» و«نزاهة» بشأن وثائق بنما

للمحققين الصحافيين ICIJ ، بمشاركة 370 صحافي من أكثر من 100 مؤسسة صحافية من أكثر من 70 دولة حول العالم (وكيبديا)، بالإعلان في عام 2016 عن (وثائق بنما Panama Papers) المسربة من شركة خدمات قانونية في بنما. والوثائق المنشورة تضم أكثر من 11.5 مليون وثيقة معاملة مالية مشبوهة، تبلغ قيمتها أكثر من 610 مليون دينار كويتي، تتعلق بـ 200 دولة من حول العالم .

وسال: "هل قامت النيابة العامة" المختصة بمتابعة جرائم غسل الأموال والتهرب الضريبي وتمويل الإرهاب بالتحقيق أو الادعاء فيما يتعلق بوثائق "فنسن" ووثائق "براديس" ووثائق "بنما"، وطالباً تزويده بالمستندات الدالة حال كانت الإجابة بالإيجاب. وأضاف: "هل قامت "النيابة العامة لمكافحة الفساد" (نزاهة) بالبحث أو التحقيق فيما يتعلق بـسورود أسماء أشخاص طبيعيين أو معنويين كويتيين أو مقيمين في الكويت ضمن وثائق "فنسن" ووثائق "براديس" ووثائق "بنما"؟ برجاء تزويدي بالمستندات الدالة حال كانت الإجابة بالإيجاب".



أسامة الشاهين

للفترة من 1999 وحتى 2017. كما قام الاتحاد الدولي للمحققين الصحافيين ICIJ بمشاركة 400 صحافي من 88 دولة حول العالم (وكيبديا)، بالإعلان في عام 2017 عن (وثائق براديس Paradise Papers) المسربة من مكتب محاماة في برمودا وشركة راعية في سنغافورة، والوثائق تضم 13.4 مليون وثيقة مالية مشبوهة وسجلات 19 ملأذا ضريبياً مختلفاً وأسماء 120.000 شخص وشركة من حول العالم". وتابع: "وقام الاتحاد الدولي

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً إلى وزير العدل الدكتور نواف الياسين حول إجراءات "النيابة العامة" والهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" في شأن وثائق بنما و "فنسن" و "براديس"، مشيراً إلى أن الأمر "يمس سمعة الكويت المصرفية والاستثمارية، ولتجنب الكويت أي عقوبات أو تخفيضات بالتصنيفات الائتمانية".

ولفت الشاهين إلى أن سؤاله يأتي "حفاظاً على المال العام من السرقة والنهب، ومن الهدر والإسراف والربح غير المشروع، وحفاظاً على الوظيفة العامة من الرشاوى، وحفاظاً على الاقتصاد الوطني من تهريب رؤوس الأموال، والتهرب الضريبي، وحرمان الاقتصاد من فرص عمل وتوظيف وتجارة".

وقال: "قام الاتحاد الدولي للمحققين الصحافيين ICIJ ، بمشاركة 400 صحافي من 88 دولة حول العالم (وكيبديا)، بالإعلان في عام 2020 عن (وثائق فنسن FinCEN Files) المسربة من شبكة التحقيق الأميركية في الجرائم المالية. والوثائق تضم أكثر من 200.000 وثيقة معاملة مالية مشبوهة، تبلغ قيمتها أكثر من 610 ملايين دينار كويتي، تعود

الملا: تشكيل لجنة تحقيق في تزوير الجنسية.. وأسئلة لوزيري الدفاع والنفط



بدر الملا

من ذلك تستخدم هذه المادة 85 في عملية الانتقاص من حقوقهم الوظيفية وإحالتهم إلى التقاعد.

وقال الملا إن رئاسة الأركان أصدرت بياناً تنفي فيه ما يتم تداوله في وسائل الإعلام حول إحالة أو إيجاب 110 ضباط من رتبة عميد وعقيد إلى التقاعد أو الإحالة إلى المادة 85، مؤكداً أن لديه ما يثبت عكس ذلك، وشدد على أن تفعيل المادة 85 تجاه الضباط لن يمر مرور الكرام سواء للضباط الذين سيتم تفعيل المادة 83 أو المادة 85 106 بعد مضي 6 أشهر من تاريخ نقله ما لم تتحقق أسباب أخرى.

وأضاف أن هؤلاء الضباط لم يستكملوا مدة الخدمة القانونية قبل التقاعد، وبالرغم

الصالح العام ذلك. وأشار إلى أن مفهوم الصالح العام "مطاطي" وليس له معيار أو قيمة، لافتاً إلى أنه سوف يوجه أسئلة لوزير الدفاع لتبيان معايير الصالح العام في تفعيل المادة 85.

وبين أن المادة المذكورة تضمنت أن الضابط المنقول يحتفظ بكافة البدلات لمدة 3 أشهر من تاريخ نقله، ويحرم الضابط المنقول من هذه البدلات بعد 3 أشهر، ويسرح الضابط من الخدمة وفق المادة 106 بعد مضي 6 أشهر من تاريخ نقله ما لم تتحقق أسباب أخرى.

وإضافة أن هؤلاء الضباط لم يستكملوا مدة الخدمة القانونية قبل التقاعد، وبالرغم

أعلن النائب د. بدر الملا عن تقديمه ومجموعة من النواب طلب تشكيل لجنة تحقيق من 5 نواب فيما يتعلق بموضوع تزوير الجنسية، مشيراً إلى توجيهه عدداً من الأسئلة إلى وزير النفط والدفاع بشأن عدد من القضايا التي تدخل ضمن اختصاصاتهم.

وقال الملا في تصريح صحفي إنه سبق أن تقدم بهذا الطلب مرتين من قبل في الفصل التشريعي السابق، مؤكداً استمراره في متابعة هذا الملف باعتباره يخص المواطنة ومزيتب بالهوية الوطنية ولا يمكن التخلي عنه.

من جهة أخرى أعلن الملا عن توجيه عدداً من الأسئلة البرلمانية إلى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء د. محمد الفارس فيما يتعلق بمشروع (c.k.b.c) وما يتعلق بعقود استشارية في القطاع النفطي.

وأضاف الملا أنه كان يأمل أن تشكل للنفط لجنة مؤقتة والتي رفض المجلس تشكيلها، مؤكداً أنه لن يتوانى عن تقديم تعديل على اللائحة الداخلية لمجلس الأمة بتأسيس لجنة خاصة تهتم بالقطاع النفطي.

من جهة أخرى اعتبر الملا أن تفعيل وزارة الدفاع المواد 83 و 85 من قانون الجيش الكويتي، تسبب في (مجزرة) إدارة لعدد من الضباط.

ورأى أن المادة 85 تنطوي على شبهات دستورية، بنصها على الجواز في غير الأحوال المنصوص عليها في المواد السابقة نقل الضابط بقرار من الوزير بناء على طلب اللجنة العليا لشؤون الضباط إلى هيئة الإدارة والقوة البشرية إذا اقتضى